

دور هيئات الدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار ANDI

The role of support and development agencies for small and medium enterprises in Algeria - a case study of the National Agency for Investment Development ANDI

لعجال العمريّة*

¹ جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، lamria.laadjal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/07/13

تاريخ الاستلام: 2024/04/02

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، ومعرفة البرامج المتخصصة في ترقيتها وتطويرها. تم استخدام بيانات من (ANDI) لتحليل عدد الاستثمارات المسجلة وقيمتها وتوزيعها القطاعي.

توصلت الدراسة الى انه في نهاية عام 2021، بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.286.365 وحدة. في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بلغ إجمالي الاستثمارات المسجلة 1.877 مشروعاً بقيمة 526.027 مليون دينار جزائري و 46.711 فرصة عمل متوقعة..

كلمات مفتاحية: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ الاستثمار؛ التشغيل.

تصنيفات JEL : M13; L13; F14

Abstract:

This paper aims to analyze the development of small and medium-sized enterprises (SMEs) across various fields and identify the specialized programs for their promotion and development. Data from ANDI was used to analyze the number of registered investments, their value, and sectoral distribution. The study found that by the end of 2021, the total number of SMEs was 1,286,365 units. Within the framework of the National Agency for Investment Development (ANDI), the total registered investments reached 1,877 projects valued at 526,027 million Algerian dinars, with 46,711 expected job opportunities.

Keywords: small and medium enterprises, the National Agency for Investment Development, investment, employment.

Jel Classification Codes: M13; L13; F14

1. مقدمة:

يعد موضوع ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا على المستوى المحلي، الوطني والدولي، بالرغم من صعوبة إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موحد صالح في جميع الدول (دمدوم، 2000، صفحة 158) ومع ذلك فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما واسعا لدعم نمو وتطوير هذه المؤسسات وحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار، وذلك من خلال انشاء مجموعة من الهيئات وإقامة برامج تهتم بترقية وتطوير هذا تتضمن البرامج والآليات الحكومية مجموعة من المبادرات المتنوعة والمتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب من خلال مرافقتها في انجاز مشاريعها ومحاولة التخفيف من المشاكل التي تواجهها وخاصة المشاكل التمويلية، وتهدف هذه البرامج في مجملها الى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي النتائج المحققة من قبل برامج وهيئات الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

على ضوء المعطيات المتاحة يمكن تقديم الفرضية التالية:

- يبقى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يلي احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تتميز هيئات الدعم بتقديم مساعدات متعددة وفي مجالات مختلفة كتقديم الخدمات العامة، مرافقة انشاء المشاريع، توفير المعلومات اللازمة، التمويل؛ ومن بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

3.1 أهداف الدراسة:

- تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقييم النتائج المحققة من قبل برامج وهيئات الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة دور الهيئات الحكومية في دعم نمو وتطوير هذه المؤسسات.
- تقديم اقتراحات لتحسين وتطوير دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.1 أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، وفي جميع المجالات. وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل والتدريب والإرشاد.

5.1 منهج الدراسة:

من أجل التأكد من الفرضية والاجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتقييم برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2.دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل هذا النوع من المؤسسات أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. (عبد اللطيف الغرباوي ،2020 ، صفحة5) كما تقوم بدور رئيسي في توفير فرص العمل، الى جانب مساهمتها بنصيب كبير في اجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار ملائمة لشريحة ضخمة من ذوي الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي. (عبد المطلب الاسرج، 2009، صفحة7). وتساهم في دعم المنشآت الكبيرة) الصباغ،2023، صفحة28)

1.2 وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تعمل في نطاق محدود من الأنشطة التجارية أو الصناعية وتوظف عددًا محدودًا من الموظفين. تختلف تعريفات حجم هذه المؤسسات من بلد لآخر، ولكن عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة بالحجم الصغير لعدد الموظفين والإيرادات، بينما تكون المؤسسات المتوسطة أكبر قليلاً في هذين الجانبين. تعتبر هذه

المؤسسات أحد أهم روافد الاقتصاد، حيث تسهم في توليد الثروة وخلق فرص العمل، وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في العديد من الدول. وقد عرفها المشرع الجزائري حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب عدة معايير من حيث العمالة رقم الاعمال أو الإيرادات في المادة الرابعة.. تستوفي معايير الاستقلالية). حسين، 2003، صفحة(162). لقد برز دور هذه المؤسسات عندما عدلت الحكومة عن سياسة التعيين الاجباري للخريجين في القطاع العمومي، الذي كان يترتب عنه وجود بطالة مقنعة بالاضافة الى عوامل اخرى عملت على تدني كفاءة الاداء في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مع تسريح الاعداد الهائلة من العمالة كحل ارتجالي). الغرباوي، 2020، صفحة(160).

وتوجد عدة نصوص قانونية وتنظيمية تمس قطاع المؤسسات PME منها: القانون رقم 02-17، المرسوم التنفيذي رقم 17-193، المرسوم التنفيذي رقم 17-194، المرسوم التنفيذي رقم 17-170، المرسوم التنفيذي رقم 18-253، المرسوم التنفيذي رقم 18-226... الخ كلها تصب في اطار ترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات) وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، (2023).

وفيما يلي سنتطرق لتطور وضع هذه المؤسسات:

- نقص التمويل والدعم الحكومي اللازم لتطوير هذا القطاع 1970-1990: شهدت هذه الفترة:

-ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقوة اقتصادية ناشئة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب.

-قلة التنوع في أنشطتها واعتمادها بشكل أساسي على القطاعات التقليدية.

- تأثرها بشدة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر في تلك الفتر

- تحسين بيئة الأعمال وزيادة التمويل المتاح لهذا القطاع 1990-2010: شهدت هذه الفترة:

-زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

-تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

-زيادة التنوع في القطاعات التي تعمل فيها هذه المؤسسات.

-استمرار التحديات مثل نقص التمويل والتنسيق بين القطاع العام والخاص في دعم القطاع 2010-2023:شهدت هذه الفترة:

- تعزيز التكنولوجيا والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الفنية والإدارية.
- تحسين البيئة التشريعية والضريبية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال تشجيعها على مشاركة هذا القطاع.

-تأثير إيجابي للتحويلات الرقمية على عمليات وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي الجدول رقم 01 يوضح التطور الإجمالي لعدد المؤسسات PME في الجزائر لسنة 2021.

جدول 01: التطور الإجمالي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2021

الصف	العدد (بالالف)	النسبة %
1	المؤسسات في القطاع الخاص	
	720	56.0
	565	43.9
	262	20.3
	303	23.6
	1286	99.98
2	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام	
	0.225	0.02
	0.225	0.02
	1286	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2023, p. 7)

في نهاية عام 2021 ، بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 365,286,1 وحدة، أكثر من 56 ٪ منها تتكون من أشخاص معنوية ، بما في ذلك 225 مؤسسة اقتصادية عامة (EPE)، والباقي يتكون من أشخاص طبيعيين (43.97٪) منهم 23.60٪ أنشطة حرفية.

2.2 هيكل المؤسسات:

تتضح أهمية المؤسسات من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في توفير مناصب الشغل) محمد محروس، 1997، صفحة(213، تكوين إطارات محلية) غربي، سلاطينية، و قيرة، 2000، صفحة(109، تقديم منتجات وخدمات جديدة، تنوع الهيكل الصناعي...الخ (الصحن و الحناوي، 1999، صفحة(67).

1.2.2 هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لمعيار الحجم:

خلال عام 2021، يمكن التمييز بين 97.58٪ من المؤسسات الصغيرة جدًا TPE (أقل من 10 عمال) ، أي 53952 TPE التي لا تزال مسيطرة بقوة في الاقتصاد ، ثم المؤسسة الصغيرة PE بنسبة 2.15٪ و المؤسسة المتوسطة ME بنسبة 0.27٪.

جدول 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم للفترة 2020-2021

سنة 2021	سنة 2021 حسب عددالعمال				سنة 2020	القطاعات
	من 0 الى 250	من 50 الى 249	من 10 الى 49	من 0 الى 9		
8010	320	0	7	313	3115	الزراعة
3243	128	1	14	113	193964	المحروقات، الطاقة.
199331	5367	69	463	4835	106121	BTPH
109991	3870	37	162	3671	7690	الصناعة
662185	30726	45	542	30139	631459	الخدمات بما فيها المهن الحرة
303605	14881			14881	288724	الأنشطة الحرفية
1286365	55292	152	1188	53952	1231073	الاجمالي
	100	0.27	2.015	97.58		%

Source : (Ministère de l'Industrie, 2023, p. 9)

2.2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاطار القانوني: أ. الأشخاص المعنوية:

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنوية) في قطاع الخدمات الذي يتركز فيه ما يقرب من نصفهم، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية BTPH.

جدول 03: دراسة تنوع النسيج الاقتصادي

القطاعات	م.ص.م للقطاع الخاص	م.ص.م القطاع العام	الاجمالي	الحصة (%)
الزراعة	7927	83	8010	1.11
المحروقات، الطاقة، المناجم	3241	2	3243	0.45
BTPH	199318	13	199331	27.66
الصناعة	109919	72	109919	15.26
الخدمات	400090	55	72	55.52
الاجمالي	720495	225	55	100.00

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 9)

ب. الأشخاص الطبيعية:

خلال الفترة المذكورة، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعية 645,565 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، منها 040,262 من المهن الحرة و 605,303 من الأنشطة الحرفية.
- المهن الحرة: يبلغ عددها 262040 ، يمكن تقسيمها الى: 67.48٪ في الزراعة ، 21.11٪ في قطاع الصحة و 11.42٪ في مجال العدالة، كما هو مذكور في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: توزيع المهن الحرة حسب القطاعات

قطاع الصحة	قطاع العدالة	قطاع الزراعة	الإجمالي	
55308	29920	176812	262040	الاجمالي
21.11	11.42	67.48	100	الحصة (%)

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 9)

-الأنشطة الحرفية:

خلال عام 2021، سجلت CASNOS تطورًا بلغ 14881 شركة منتسبة، وهو ما يرفع العدد الإجمالي للحرفيين اعتبارًا من 2021/12/31 إلى 303605 مؤسسة.

3.2.2.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة:

تمثل المؤسسات العامة نسبة ضئيلة من الاجمالي حيث بلغ عددهم 225 شركة صغيرة ومتوسطة خلال عام 2021 مقابل 229 شركة خلال عام 2020، أي بانخفاض قدره 1.78٪. يرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة بعض محافظ قطاع الصناعة التجارية العامة (SPMI).

في حين انتقلت قوتهم العاملة من 898.20 في عام 2020 إلى 108.20 موظفًا في عام 2021.

الجدول رقم 05: هيكل المؤسسات تبعا لحجم العمالة

قطاع النشاط	من 1 الى 9		من 10 الى 49		من 50 الى 249		نسبة المؤسسات الاجمالي	%	الاجمالي العمالة	%
	العدد	العمال	العدد	العمال	العدد	العمال				
الصناعة	4	14	14	369	54	7226	72	32.00	7609	37.84
الخدمات	0	0	9	291	46	6013	55	24.44	6304	31.35
الزراعة	15	85	47	1262	21	2366	83	36.89	3713	18.47
BTPH	0	00	0	0	13	2150	13	5.78	2150	1069
المناجم	0	0	0	0	2	332	2	0.89	332	1.65
الاجمالي	19	99	70	1922	136	18087	225	100	20108	100.00

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 10)

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني، ولا سيما الزراعة (36.89٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، الصناعة (32٪) والخدمات (24.44٪). توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية العامة ما يقرب من 38٪.

4.2.2.2 المؤسسات PME الخاصة:

قدر عدد المؤسسات PME الخاصة في نهاية عام 2021 حوالي 1286140. تتركز في قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) والأنشطة الحرفية و BTPH (البناء على وجه الخصوص).

جدول 06: هيكل المؤسسات PME الخاصة تبعاً للنشاط

النسبة (%)	اجمالي المؤسسات	قطاع النشاط	
0.62	7927	الزراعة	1
0.25	3241	المحروقات، الطاقة، المناجم	2
15.50	199318	BTPH	3
8.55	109919	الصناعة	4
51.48	662130	الخدمات بما فيها المهن الحرة	5
23.61	303605	الانشطة الحرفية	6
100.00	1286140	الاجمالي	

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 11)

3.2.2 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي:

حسب المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) ، تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الشمال ، وبدرجة أقل في الهضاب العليا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 07: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021

المنطقة	العدد الإجمالي PME	الحصة (%)
الشمال	894882	69.57
الهضاب العليا	283416	22.03
الجنوب	108068	8.40
الاجمالي	1286365	100.00

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 12)

تضم منطقة الشمال 882,894 شركة صغيرة ومتوسطة، أو ما يقرب من 69.57 ٪ من

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، تليها منطقة الهضاب العليا 416,283 شركة صغيرة

ومتوسطة ، أو 22.03 ٪ ، وتستضيف مناطق الجنوب والجنوب الكبرى 068,108 شركة صغيرة

ومتوسطة تمثل 8.40 ٪ من الإجمالي.

4.2.2 الكثافة:

من حيث نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى عدد السكان أي الكثافة، وحيث أن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ 45.4 مليون في 1 جانفي 2022، فإن المتوسط الوطني لها حوالي 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة، وهو يتباين من مكان الى آخر:

- 32 مؤسسة خاصة لكل 1000 نسمة في الشمال؛

- 22 مؤسسة خاصة لكل 1000 نسمة في الهضاب العليا؛

- 25 مؤسسة خاصة لكل 1000 نسمة في الجنوب.

جدول 08: كثافة المؤسسات لكل 1000 نسمة سنة 2021

الكثافة	العدد الإجمالي للسكان	العدد الإجمالي PME	المنطقة
32	28057200	894882	الشمال
22	13029800	283416	الهضاب العليا
25	4313000	108068	الجنوب
28	45400000	1286365	الاجمالي

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 13)

3.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة وتطور:

عرف هذا النوع من المؤسسات زيادة ، حيث قدر بين عامي 2020 و 2021 بـ 4٪ في جميع القطاعات، وهو ما يمثل صافي زيادة إجمالية قدرها 292,55 شركة صغيرة ومتوسطة ..

جدول 09: عدد المؤسسات PME في الجزائر للفترة 2020-2021

الزيادة	2021	2020	
4%	1286365	1231073	تطور PME

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 13)

1.3.2 تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

لا يزال قطاع الخدمات من اهم القطاعات التي يتم فيها انشاء مؤسسات جديدة، فقد حظي بنسبة 49.51% ، أي 826.636 شركة صغيرة ومتوسطة بين عامي 2020 و 2021، في المرتبة الثانية الأنشطة الحرفية بنسبة 23.60٪ ، وفي المركز الثالث قطاع البناء والاشغال

العمومية BTPH ، والتي تمثل ما يقرب 15% من الإجمالي. في حين بلغت المؤسسات الصناعية في المرتبة الرابعة بعدد 136.847 مؤسسة بنهاية عام 2021 مقابل 106121 منشأة بنهاية عام 2020 بزيادة قدرها 28.95٪.

جدول 10: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط للفترة 2021/2020

قطاع النشاط	2020	الحصة %	2021	الحصة %	التطور %
I الزراعة	7690	0.62	8010	0.62	4.16
II المحروقات، الطاقة، والمناجم	3115	0.25	3243	0.25	4.11
III BTPH	193965	15.76	199331	15.76	2.77
IV الصناعة	106121	8.62	109991	8.62	3.65
V الخدمات	625999	50.85	662185	50.85	5.78
VI الأنشطة الحرفية	288724	23.45	303605	23.45	5.15
الإجمالي	1231073	100	1286365	100	

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 14)

3.3.2 توزيع هيكل العمالة في المؤسسات PME

قدرت العمالة في هذه المؤسسات في عام 2021، أكثر من 3.134.000 عامل، منهم 108,20 فقط من المؤسسات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن العمالة في هذه المؤسسات ارتفعت بنسبة 4.78٪ بين عامي 2020 و2021.

جدول 11: تطور العمالة حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع PME	سنة 2020		سنة 2021		التطور %
	العدد	الحصة %	العدد	الحصة %	
الإجراء	1737774	58.13	1828720	58.33	5.23
العمال	1230844	41.17	1286140	41.03	4.49
الإجمالي	2968618	99.30	3114860	99.36	4.93
م.ص.م العامة	20898	0.70	20108	0.64	3.78-
الإجمالي الكلي	2989516	100.00	3134968	100.00	4.87

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 14)

4.2 المؤسسات PME الخاصة في تطور:

1.4.2 المؤسسات PME الخاصة في تطور (بالاجمالي):

ارتفع عدد المؤسسات الخاصة خلال عام 2021 4.5%، أي بزيادة قدرها 55296 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ، مما يساهم في تطور المؤسسات الخاصة إلى 140.286.1.

جدول 12: زيادة المؤسسات الخاصة للفترة 2021/2020

2021	حركة PME				2020	طبيعة PME
	نمو PME	إعادة تنشيط PME	شطب PME	انشاء PME		
720495	31112	11378	7709	27443	689383	الأشخاص الطبيعية
565645	24184	1297	6799	29686	541461	الأشخاص المعنوية
1286140	55296	12675	14508	57129	1230844	اجمالي المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 15)

2.4.2 تسجيل جديد للمؤسسات PME :

قدر عدد المؤسسات اكثر من 57.000 مؤسسة، حيث بلغ عدد المؤسسات المسجلة على مستوى CNAS في نهاية عام 2021 27443 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة (أشخاص معنوية) بينما على مستوى CASNOS ، تم إنشاء 29686 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة (أشخاص طبيعويون) خلال نفس الفترة.

3.4.2 إعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في نهاية عام 2021، مسّت عمليات إعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 12675 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ، منها 11378 شركة صغيرة ومتوسطة تم تسجيلها على مستوى CNAS و 297,1 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم تم تسجيلها على مستوى CASNOS.

4.4.2 شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خلال عام 2021 ، تم إلغاء تسجيل 508,14 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، منها 709,7 (اشخاص معنوية) و 799,6 شركة صغيرة ومتوسطة (أشخاص طبيعيون).

3. الإصلاحات الأولى في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

1.3 نشأة الوكالة ANDI:

حلت الوكالة ANDI محل الوكالة APSI بموجب الامر الرئاسي 03-01 (بومدين، 2019 ، صفحة 85). تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر كان خطوة مهمة نحو تعزيز البيئة الاستثمارية ودعم القطاع الخاص في البلاد. تأسست ANDI في عام 2001 ، وهي تهدف إلى تشجيع وتيسير الاستثمارات في القطاعات المختلفة من خلال تقديم الدعم والمساعدة للمستثمرين والشركات. وجاء الامر رقم 08-06 المؤرخ في 15 تموز 2006 بإدخال تعديلات مثل تخفيض مدة رد الوكالة لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم الى 72 ساعة، كما تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني الى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب...الخ). شلغوم، 2012 ، صفحة(241 من أهم أهداف وكالة ANDI:

1. تسهيل إجراءات التأسيس والترخيص للشركات الجديدة وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين.
 2. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.
 3. تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين.
 4. تعزيز الابتكار والتنافسية للشركات الوطنية من خلال توفير الدعم التقني والمالي.
- منذ تأسيسها، لعبت ANDI دوراً حيوياً في دعم الاستثمار وتطوير القطاع الخاص في الجزائر، وتعتبر وكالة حيوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وهي تعتبر كآلية لدعم التشغيل في الجزائر) عبد العزيز و بلمداني،(2013 . كما تتولى الوكالة ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات) هوارى و حاج سعيد، 2013 ، صفحة(140 تكلف الوكالة بما يأتي:(<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017016.pdf>)

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع واعداد احصائيات الإنجاز وتحليلها.
- تسهيل، بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات انشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم، بهذا لصدد، في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.

2.3 المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا في: (<https://www.mfdgi.gov.dz>; 2022)

-مرحلة الإنجاز

-مرحلة الاستغلال.

3.3 النتائج المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تمثل المعطيات التالية المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال عام 2021 مع ثمانية وخمسين (58) الشباك الوحيد للامركزي (GUDs) من ANDI بموجب القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أغسطس 2016 المتعلق بتشجيع الاستثمار. من خلال ما سيتم عرضه يمكن ايجاز دور الوكالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة واحداث مناصب الشغل وما ساعد على ذلك خاصة هو الاستفادة من الاعفاءات والتخفيضات الضريبية المقدمة من طرف الدولة؛ كما ساعدت الوكالة على حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية) صالحى، 2014، صفحة 172).

1.3.3 المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب قطاع النشاط:

خلال عام 2021، بلغ إجمالي الاستثمارات المسجلة 877,1 مشروعًا بقيمة 027,526 مليون دينار جزائري و 711,46 فرصة عمل متوقعة. غالبية المشاريع سُجلت في قطاع الصناعة بنسبة 52.21٪ من إجمالي عدد المشاريع المعلنة، بلغت قيمة الاستثمارات المسجلة في قطاع

الصناعة 525,275 مليون دينار جزائري بنسبة 52.38٪ من مبلغ الاستثمار و 417,28 عامل أي 60.84٪ من إجمالي القوى العاملة

جدول 13: المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب قطاع النشاط

عدد المشاريع	%	الإجمالي مليون دج	%	عدد العمال	%
107	5.70	33593	6.39	1513	3.24
382	20.35	59598	11.33	4862	10.41
980	52.21	275525	52.38	28417	60.84
119	6.34	51448	9.78	3709	7.94
16	0.85	1379	0.26	148	0.32
94	5.01	79411	15.10	4892	10.47
179	9.54	25073	4.77	3170	6.79
1877	100	526027	100	46711	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 17)

2.3.3 توزيع المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب شريحة القوى العاملة:

تتركز غالبية المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عاملاً) بـ 852 مشروعاً أو 45.39٪ من إجمالي المشاريع ، وتحتل المؤسسات المتوسطة المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار وعدد العمالة على التوالي 545,218 مليون دينار. و 927,19 عاملاً.

جدول 14: توزيع المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب شريحة القوى العاملة

شريحة القوى العاملة	عدد المشاريع	%	إجمالي الاستثمارات (مليون دج)	%	عدد العمال	%
من 0 الى 9	788	41.98	62377	11.86	3567	7.64
من 10 الى 49	852	45.39	203503	38.69	17018	36.43
من 50 الى 249	219	11.67	218545	41.55	19927	42.66
أكثر من 249	18	0.96	41602	7.91	6199	13.27
الاجمالي	1877	100	526027	100	46711	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 18)

3.3.3 بيان موجز بالمشاريع الاستثمارية المسجلة

يمكن التمييز بين المشاريع المحلية والتي بلغت 99% والمشاريع الأجنبية التي بلغت 1%.

جدول 15: المشاريع الاستثمارية المسجلة

نمط الاستثمار	عدد المشاريع	%	إجمالي الاستثمارات (مليون دج)	%	عدد العمال	%
الاستثمارات المحلية	1876	100	520366	99	46353	99
الاستثمارات الأجنبية	1	0	5661	1	358	1
الإجمالي	1877	100	526027	100	46711	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 19)

4.3.3 تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب الاطار القانوني:

يمكن التمييز بين المشاريع في القطاع الخاص والتي بلغت 97.73%، المشاريع في القطاع

العام التي بلغت 1.19% والقطاع المختلط بنسبة 1.08%.

جدول 16: تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب الإطار القانوني

الاطار القانوني	عدد المشاريع	%	إجمالي الاستثمارات (مليون دج)	%	عدد العمال	%
القطاع الخاص	1873	99.79	514091	97.73	46148	98.79
القطاع العام	3	0.16	6275	1.19	205	0.44
قطاع مختلط	1	0.05	5661	1.08	358	0.77
الإجمالي	1877	100	526027	100	46711	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 19)

5.3.3 توزيع المشاريع الاستثمارية حسب وضعية النشاط

يمكن توزيع المشاريع الاستثمارية حسب وضعية النشاط الى حالة الانشاء التي وصلت الى

نسبة 53.8%، حالة التوسع بنسبة 45.64% وحالة اعادة التأهيل بنسبة 0.55%.

جدول 17: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب وضعية النشاط

وضعية النشاط	عدد المشاريع	%	إجمالي الاستثمارات (مليون دج)	%	عدد العمال	%
الانشاء	1100	58.60	283019	53.80	25873	55.39
التوسع	768	10.92	240099	45.64	20475	43.83
إعادة التأهيل	9	0.48	2909	0.55	363	0.78
الاجمالي	1877	100	526027	100	46711	100

Source : (Ministère de l'Industrie, 2022, p. 19)

نلاحظ من الجداول أعلاه إنشاء قوي لمشاريع استثمارية محلية للقطاع الخاص.

5. خاتمة:

في الختام يمكن القول ان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، وأن هيئات الدعم تتميز بتقديم مساعدات متعددة وفي مجالات مختلفة كتقديم الخدمات العامة، مرافقة انشاء المشاريع، توفير المعلومات اللازمة، التمويل؛ ومن بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

1.5 نتائج الدراسة: من بين أهم النتائج التي توصلنا اليها:

- في نهاية عام 2021 ، بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 365,286,1 وحدة، أكثر من 56 ٪ منها تتكون من أشخاص معنوية ، والباقي يتكون من أشخاص طبيعيين (43.97٪).
- خلال عام 2021 ، يتكون عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 97.58٪ من المؤسسات الصغيرة جداً TPE (أقل من 10 عمال) ، أي 53952 TPE
- تتمحور المؤسسات PME (الأشخاص المعنوية) سواء من القطاع العام او القطاع الخاص في قطاع الخدمات الذي يتركز فيه ما يقرب من نصفهم ، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية BTPH.
- خلال الفترة المذكورة، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين 645,565 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، منها 040,262 من المهن الحرة و 605,303 من الأنشطة الحرفية.

لعجال العمرية

- بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات PME الخاصة في نهاية عام 2021 1286140 مؤسسة. تتركز المؤسسات PME الخاصة في قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) والأنشطة الحرفية وBTPH (البناء على وجه الخصوص).
- من حيث الكثافة ، أي نسبة عدد المؤسسات PME الى عدد السكان ، ووفقًا لآخر الإحصائيات سيصل إجمالي عدد السكان المقيمين إلى 45.4 مليون في 2022، يبلغ المتوسط الوطني للمؤسسات PME حوالي 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة ، ويختلف من منطقة إلى أخرى في الدولة:32 مؤسسة لكل 1000 نسمة في الشمال، 22 مؤسسة لكل 1000 ن في الهضاب العليا و25 مؤسسة لكل 1000 ن في الجنوب
- عرف عدد المؤسسات PME تطوراً، حيث بلغ بين عامي 2020 و2021 4٪ في جميع القطاعات، وهو ما يمثل صافي زيادة إجمالية قدرها 292,55 شركة صغيرة ومتوسطة.
- لا يزال قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي يتم فيها انشاء مؤسسات جديدة، فقد حظي بنسبة 49.51%، أي 826,636 شركة صغيرة ومتوسطة بين عامي 2020 و 2021، في المرتبة الثانية الأنشطة الحرفية بنسبة 23.60٪، وفي المركز الثالث قطاع البناء والأشغال العمومية BTPH ، والتي تمثل ما يقرب من 15.09٪ من الإجمالي. وجاءت المؤسسات الصناعية في المرتبة الرابعة بعدد 136.847 منشأة بنهاية عام 2021 مقابل 106121 منشأة بنهاية عام 2020 بزيادة قدرها 28.95٪.
- بلغ إجمالي القوى العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في نهاية عام 2021، 9681,134,3 عامل، منهم 108,20 فقط من المؤسسات PME العامة. وتجدر الإشارة إلى أن القوة العاملة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زادت بنسبة 4.78٪ بين عامي 2020 و2021.
- في إطار البرنامج الوطني لدعم الاستثمار (ANDI) ، خلال عام 2021، بلغ إجمالي الاستثمارات المسجلة 877,1 مشروعا بقيمة 027,526 مليون دينار جزائري و 711,46 فرصة عمل متوقعة. غالبية المشاريع سُجلت في قطاع الصناعة

2.5 اقتراحات: كما يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- زيادة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالنظر إلى أن أكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة جداً (TPE) ، فإن زيادة الدعم والتسهيلات المالية لهذه الفئة يمكن أن تعزز نموها وتطويرها.
- دعم المشاريع الاستثمارية: تعزيز الدعم المالي والتسهيلات الاستثمارية للمشاريع المسجلة في إطار البرنامج الوطني لدعم الاستثمار (ANDI) يمكن أن يرفع من عدد المشاريع الاستثمارية وجودتها، مما يساهم في زيادة فرص العمل.
- زيادة التمويل لقطاع البناء والأشغال العمومية: بالنظر إلى النمو الملحوظ في هذا القطاع، فإن توفير التمويل والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال يمكن أن يدفع بالنمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل.

6. قائمة المراجع:

- إسماعيل محمد محروس. (1997). اقتصاديات الصناعة والتصنيع. الإسكندرية، مصر: مؤسسة بنات الجامعة.
- بلكبير بومدين. (2019). دراسات ميدانية في ادارة الاعمال. الاردن: دار الياورزي العلمية للنشر والتوزيع.
- حسين عبد المطلب الاسرج. (2009). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية. مركز الامارات للدراسات والبحوث.
- رحيم حسين. (2003). نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- رحيم حسين. (2003). نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. (2)
- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- شاهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). تمويل المشروعات الصغيرة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- صالح صالح. (2014). أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. إشكالات وآفاق التنمية، (18)22
- عبد القادر عبد العزيز، و رانيا بلمداني. (2013). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. قطر. <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017016.pdf>.
- عز الدين حملة، و هالة يحيياوي. (دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2017 مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية.(1)
- علي غربي، بلقاسم سلاطينية، و إسماعيل قيرة. (2000). تنمية الموارد البشرية. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- عميروش محند شلغوم. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع.
- كمال دمدوم. (2000). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامين عوامل الإنتاج. مجلة الدراسات الاقتصادية.(2)
- محمد فريد الصحن، و محمد صالح الحناوي. (1999). مقدمة في المال والاعمال. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- معراج هواري، و عمر حاج سعيد. (2013). التمويل التأجيري : المفاهيم والاسس. الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. فيفري. (2023، تم الاسترداد من <https://www-industrie-gov-dz>.
- <https://aapi.dz/ar/qui-sommes-nous-ar>. (2023, 02 23).
- <https://www.aps.dz/ar/economie/139413-1-100>. (2023, 02 23).
- <https://www.idustrie.gov.dz/andi,> (s.d.).
- <https://www.industrie.gov.dz/andi>. (2022, 12 26).
- <https://www.industrie.gov.dz/andi>. (2023, 02 23).

<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017016.pdf>. (2017, مارس 8).

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/138-2014-07-02-09-39-41/420-2014-09-09-09-07-01>. (2022, 12 26).

Ministère de l'Industrie. (2022). Bulletin d'information statistique de la PME.
République Algérienne Démocratique et Populaire. Consulté le 2021

Ministère de l'Industrie. (2022). Bulletin d'information statistique de la PME.
République Algérienne Démocratique et Populaire. Consulté le 2021

<https://www.aps.dz/ar/economie/139413-1-100>. (2023, 02 23).

<https://www.industrie.gov.dz/andi>. (2022, 12 26).

<https://www.industrie.gov.dz/andi>. (2023, 02 23).

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/138-2014-07-02-09-39-41/420-2014-09-09-09-07-01>. (2022, 12 26).

<https://aapi.dz/ar/qui-sommes-nous-ar>. (2023, 02 23)